القطاع الصناعي ودوره في نمو الاقتصاد الماليزي

أ. شيماء حاسن القرشي

جامعة الطائف – المملكة العربية السعودية

ملخص الدراسة

تهدف هذه الدراسة الى بيان مدى مساهمة القطاع الصناعي في النمو الاقتصادي الماليزي خلال الفترة 1980- 2019م، وإبراز أهم الصناعات الماليزية، والتحديات التي تواجه القطاع الصناعي في الاقتصاد الماليزي، استخدمت الباحثة الاسلوب الوصفي التحليلي, إضافة إلى الاسلوب الكمي من خلال بناء نموذج الانحدار الخطي المتعدد وقد تم الاستعانة بالبرنامج الاحصائي الافيوز، وتوصلت الدراسة الى وجود علاقة عكسية بين القيمة المضافة لقطاع الصناعة والنمو الاقتصادي، كذلك وجود علاقة عكسية بين إجمالي الادخار الوطني والنمو الاقتصادي، أما كل من قطاع الصادرات والاستثمار الاجنبي المباشر فتؤثر طرديا على النمو الاقتصادي، خلصت الدراسة الى أهمية القطاع الصناعي لدوره الفعال في رفع النمو الاقتصادي وفقا لرؤية ماليزيا 2020.

الكلمات المفتاحية: النمو الاقتصادي، القطاع الصناعي، ماليزيا.

Abstract

This study aims to demonstrate the extent of the industrial sector's contribution to the Malaysian economic growth during the period 1980-2019, highlighting the most important Malaysian industries, and the challenges facing the industrial sector in the Malaysian economy. The researcher used the descriptive and analytical method, in addition to the quantitative method by building a multiple linear regression model. The statistical program was used, and the study found an inverse relationship between the added value of the industrial sector and economic growth, as well as the existence of an inverse relationship between total national savings and economic growth, while both the export sector and foreign direct investment directly affect economic growth, the study concluded with the importance of The industrial sector for its effective role in raising economic growth in accordance with Malaysia's Vision 2020.

Key words: economic growth, industrial sector, Malaysia

1-1 تمهيد

تعتبر التجربة الاقتصادية الماليزية من أبرز التجارب العالمية الرائدة في الوقت الراهن في مجال التنمية الاقتصادية، واستدامة النمو الاقتصادي المعتمد على التصنيع والثورة الصناعية وهو النشاط الأكثر أهمية في تحفيز النمو الاقتصادي، حيث لا زالت تلك التجربة محطة إلهام هامة للاقتصاديين وصانعي القرار الاقتصادي والسياسي للعديد من الدول وأهمها الدول النامية التي تتشابه أوضاعها الاقتصادية والاجتماعية وواقع ماليزيا قبل النهضة الاقتصادية، لذلك فأن دراسة تلك التجربة تعتبر ضرورة ملحة للاقتصادات النامية ومنها الاقتصادات العربية للاستفادة منها، واشتقاق الدروس والعبر وخصوصا تلك المتعلقة بالنمو في القطاع الصناعي المستدام ودوره البارز في النمو الاقتصادي وتحسين مستويات المعيشة والوصول إلى مستويات متقدمة من التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتحقيق العدالة في توزيع الدخل والثروة و تقليص الفروقات المذهلة بين الشرائح المجتمعية والتي تؤدي في حال تفاقمها إلى العديد من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والتي تنذر بخلق مجتمعات غير مستقرة ومتآكلة خصوصاً عند الحديث عن هشاشة بنى الإنتاج واستحواذ الأقلية على مجمل الثروة، وهو ما يعتبر أبرز التحديات التي تواجه التنمية الاقتصادية والاقتصادات في العالم، خصوصاً في السنوات الأخيرة حيث يعاني العالم من اللاعدالة في توزيع الدخل والثروة وما رافقه من انعكاسات سلبية على الأداء العام للاقتصادات .

تعد الصناعة من أهم الأنشطة الاقتصادية, والتي يمكن من خلالها تحويل المواد الخام الأولية إلى أشياء مصنعة في صورة سلع وخدمات جديدة لتحقيق منافع كبيرة, وللصناعة أهمية كبيرة في حياة الشعوب , حيث تؤدي إلى ارتفاع قيمة المواد الخام بعد تصنيعها, واستيعاب أعداد كبيرة من القوى العاملة , لذلك تحتل مركزاً مهماً في الحياة الاقتصادية , والقطاع الصناعي وتطوره بات مرآة حقيقية للتعرف على مدى تقدم الاقتصادات من عدمه, حيث يعتبر أحد أهم عناصر هيكل الاقتصاد والتي أسهمت في نجاح عملية التحديث الاقتصادي والمفتاح الرئيسي لعملية التنمية الاقتصادية, وللصناعة الدور البناء في تغيير معالم بنى وهياكل الإنتاج إضافة إلى تغيير أسلوب المعيشة, حيث يشير كارل ماركس إلى أن الفرق بين اقتصادات الدول المتقدمة والمتخلفة لا يعود إلى ماهية الإنتاج بل يكمن في وسائل العمل المستخدمة في الإنتاج أي في أدوات الصناعة ,

ولأهمية الصناعة في البناء الاقتصادي لجأت الدول النامية إلى الاهتمام بالتصنيع لتحقيق عدة أهداف اقتصادية أهمها التالي :[1]

- السعي وراء زيادة الدخل القومي من خلال زيادة رصيدها من العملات الأجنبية.
- الحد من مشكلة البطالة والتخفيف من وطأتها بشتى أنواعها.
- إيجاد سوق للخدمات المحلية وتنويع مصادر الدخل القومي.
- استغلال أمثل للموارد الاقتصادية وتحقيق الاكتفاء الذاتي والاعتماد على الذات.

كما يعتبر القطاع الصناعي المرآة الرئيسية لتبوأ الدول لمراكز الصدارة وبلوغ الهرم الاقتصادي, ويساهم النمو الصناعي المستدام في تحقيق معدلات نمو سريعة في الاقتصادات المختلفة وتراجع الإنتاج الصناعي يرافقه حدوث كوارث اقتصادية ويسميها بعض الاقتصادي بعملية للانتحار الجماعي , ويعتبر النمو الصناعي في دول جنوب شرق أسيا ومنها ماليزيا سبباً رئيسياً في تسميتها بالنمور الصناعية الأسيوية واعتبارها نماذج تنموية صاعدة يحتذى بها عالمياً, كما ينظر إلى النمو الصناعي في ماليزيا بأنه رافد للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وأحد الأسباب الرئيسية لانخفاض منسوب النقل العكسي للموارد والعناصر النادرة التي تعاني منها الاقتصاديات المختلفة.[2]

1-2 مشكلة الدراسة

تعتبر التجربة الماليزية تحولا ونهضة غير مسبوقة في دول جنوب شرق أسيا وربما العالم بعد تفوق اليابان في العقود السابقة, وهذا يجعل اقتصادي الدول النامية يدرسون بعمق تلك التجربة بسبب التقارب بين بنى وهياكل اقتصاداتهم, تعاني معظم الدول النامية من نفس المشكلات التي عانى منها الاقتصاد الماليزي قبيل النهضة, من حيث الاعتماد على مصادر أولية والمنح والمساعدات الخارجية, وتزايد حجم الاستيراد بشكل يفوق الزيادة في حجم الصادرات, إضافة للتبعية لدول مراكز الرأسمالية من جهة ووجود ضرورة ملحة لتدخل الدولة في شتى مناحي الحياة الاقتصادية .

---

[1] إبراهيم الأخرس (2005)؛ التجربة الصينية الحديثة في النمو ؛ هل يمكن الاقتداء بها, دار ايتراك للطباعة والنشر والتوزيع, ط1, القاهرة, جمهورية مصر العربية , ص ؛ 135-140.

[2] عبد الحسين العطية (2001)؛ الاقتصاديات النامية ؛ أزمات وحلول , ط1, دار الشروق للنشر والتوزيع, عمان, الأردن, ص ؛ 60-65.

ومن هنا تبرز مشكلة الدراسة في الاجابة على التساؤل الرئيسي التالي: ما هو دور القطاع الصناعي في نمو الاقتصاد الماليزي؟

1-3: فرضيات الدراسة

يمكن للباحثة وبناءً على تساؤلات الدراسة وأهدافها, صياغة عدداً من الفرضيات كما يلي:

أ- **يوجد علاقة طردية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين القيمة المضافة لقطاع الصناعة والناتج المحلي الاجمالي.**

ب- **يوجد علاقة طردية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين قطاع الصادرات والناتج المحلي الاجمالي .**

ج- **يوجد علاقة طردية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين إجمالي الادخار الوطني والناتج المحلي الاجمالي.**

د- **يوجد علاقة طردية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين الاستثمار الاجنبي المباشر والناتج المحلي الاجمالي.**

1-4: أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة في النتائج والمكاسب الاقتصادية التي ترافق قطاع الصناعة, كون التجربة الاقتصادية التنموية في ماليزيا من التجارب الرائدة في العالم, وطوق النجاة للعديد من الاقتصادات وأهمها الاقتصادات النامية، بالرغم من سعي ماليزيا الى تحقيق معدلات نمو مرتفعة وزيادة حصة الفرد من الدخل, إلا أن السمة المميزة للسياسات الاقتصادية المنتهجة في ماليزيا هي اعتمادها على فلسفة التنمية الاقتصادية والتي تهتم بالإنسان, حيث اعتبر تنمية الموارد البشرية وتنمية القطاع الصناعي والتدخل النشط للدولة أحدى أبرز معالم الاقتصاد الماليزي الذي يميل مع الوقت لتحقيق مراكز متقدمة على صعيد الدول الرأسمالية المتقدمة.

1-5: أهداف الدراسة

ترغب الباحثة في تحقيق عدداً من الأهداف، ويمكن إبرازها كما يلي:

أ- **التعرف على مدى مساهمة القطاع الصناعي في النمو الاقتصادي خلال الفترة** 1980- 2019م.

ب- التعرف على الصناعات الرائدة في ماليزيا.

ج- إبراز أهم التحديات التي تواجه القطاع الصناعي في الاقتصاد الماليزي.

1-6: حدود الدراسة

الحدود المكانية: دولة ماليزيا.

الحدود الزمنية: ستغطي الدراسة الفترة الزمنية 1980 – 2019م

الحدود الموضوعية: القطاع الصناعي ودوره في نمو الاقتصاد الماليزي.

1-2الدراسات السابقة

شكلت التجربة الاقتصادية والتنموية الماليزية مجالاً مميزاً للباحثين والخبراء نظراً لأهميتها في تطوير ونمو الاقتصادات المختلفة , ولأجل ذلك تعددت الدراسات والأبحاث الاقتصادية التي تناولت التجربة التنموية الماليزية ككل أو تلك التي بحثت بتأثيرات وانعكاسات القطاع الصناعي على النمو الاقتصادي, ومن تلك الدراسات التي يمكن ذكرها التالي :

دراسة بيومي، نوال ،2011 حيث تناولت تلك الدراسة التجربة الاقتصادية التنموية الماليزية وحللت الأسباب الرئيسية التي أدت إلى النهضة الصناعية والتنموية الماليزية والمقومات التي جعلتها أحدى أبرز الصاعدين في دول جنوب شرق أسيا والتي تُسمى بالنمور الصناعية الأسيوية, وهدفت الدراسة إلى إبراز وتقييم تجربة ماليزيا التنموية، إضافة إلى التطرق لتجربة ماليزيا في مجال تطبيق أساسيات الاقتصاد الإسلامي وخصوصا في التمويل الإسلامي وأدواته المتنوعة , والتعرف على نقاط القوة والضعف وأهم مقومات الاقتصاد الماليزي من جهة , وأهم التحديات التي تواجه الاقتصاد الماليزي من جهة أخرى وكيفية التغلب عليها.

وتوصلت الدراسة إلى فاعلية ومتانة الاقتصاد الماليزي وتفوقه في تطبيقه لمبادئ الاقتصاد والتمويل الإسلامي, وقدرته على استبدال النموذج الرأسمالي الغربي الذي كان من نتائجه تكدس الثروات في يد الأقلية وهم رأسماليو الصين , والوصول إلى اقتصاد عادل متنوع يقوم على أسس اقتصادية ركيزتها الرئيسة عدالة توزيع الدخل واستخدام التكنولوجيا والتنمية الصناعية والزراعية .

أما دراسة رمضان، فادي ،2016 فقد هدفت إلى التعرف على مقومات نجاح التجربة الاقتصادية الماليزية وكيفية اشتقاق الدروس والعبر فلسطينياً من تلك التجربة

ومدى ملائمتها للحالة الفلسطينية خصوصاً فيما يتعلق بمعايير البحث العلمي وأثره على المستوى التعليمي والمجتمعي والاقتصادي والحكم الرشيد, كما حاولت الدراسة البحث في برامج التنمية الاقتصادية في ماليزيا والتي اعتمدت على تطوير التعليم ونشر القيم الأسيوية حيث تكمن فلسفة التنمية والاهتمام بالقطاعات الاقتصادية المنتجة وذات القيم الإيجابية وأهمها تطوير قطاعي الزراعة والصناعة وأسلمة الاقتصاد التنموي, إضافة إلى تكريس مفاهيم الوحدة المجتمعية.

وتوصلت الدراسة إلى أبرز مقومات نجاح التجربة التنموية في ماليزيا بسبب تشجيع الصناعات ذات التقنية العالية والتي تعتمد على عملية التطوير المستمر للتعليم , إضافة إلى انتهاج ماليزيا لسياسات الخصخصة والتي ترعاها الدولة من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية, حيث كانت مهمة الدولة في تلك الحالة ليس ترك الاقتصاد والسوق للقطاع الخاص وإنما تعدت ذلك إلى دور مراقب ومشجع للاستثمار بما يخدم عملية التنمية الاقتصادية, كما أن اتباع الحكومات الماليزية المتعاقبة لمعايير الحكم الرشيد في المؤسسات قد حفز ودعم عملية التنمية الاقتصادية وحد من المعضلات التي تواجه الاقتصاد الماليزي.

بينما حاولت دراسة لال الدين ،محمد ،2011 التطرق إلى الدور الهام لبرامج التكافل (التأمين التعاوني) في ماليزيا ودورها في النمو الاقتصادي, وهدفت الدراسة إلى التعرف على صناعة التكافل الاجتماعي على الصعيد العالمي.

وتوصلت الدراسة إلى أن هناك إسهامات كبيرة لبرامج التكافل الاجتماعي إذ بلغت عوائدها 7.7مليار دولار عام 2012, بينما ارتفعت تلك العوائد إلى 11 مليار عام 2015, وأن نجاح تلك الصناعة يعود إلى الدعم الحكومي وتدخلها النشط في مجالات التأمين التعاوني ووضوح الرؤية القانونية وتوفر البيئة الاستثمارية, حيث تساهم عوائد تلك الصناعة في تنشيط عجلة الاقتصاد وزيادة معدل الادخار الوطني والذي يساهم بدوره في ارتفاع وتيرة الاستثمارات في الصناعة والتي تشكل قرابة 40% من مجمل الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي الماليزي.

فيما هدفت دراسة فضلي، نادية ،2012 للتعرف على مقومات نجاح التجربة التنموية الماليزية خلال الفترة 2000-2010م , كما تناولت الأزمة المالية الأسيوية التي ضربت دول النمور الصناعية ومنها ماليزيا في أكتوبر 1997م.

وتوصلت الدراسة إلى أن أسباب تعافي ماليزيا يعود إلى تبني ماليزيا لبرنامج اقتصادي وطني متميز عمل على فرض قيود مشددة على سياسة البلاد النقدية والسير بشروطها الاقتصادية وليس الاعتماد على الأخرين الذين ينعمون بوجود أزمات اقتصادية , كما أن ماليزيا وخلافاً لاقتصادات أخرى فقد جنت ثماراً من عملية الانفتاح الاقتصادي الكبير على الخارج عبر اندماجها في اقتصادات العولمة مع الحفاظ على ركائز تنمية اقتصادها الوطني والتي اعتمدت على فلسفة تنموية عقلانية لتحقيق العدالة الاجتماعية والحد من التفاوت في الدخل والثروة بين المواطنين والأقاليم الماليزية, حيث تضمن خطط التنمية مفهوم تحقيق المساواة والعدالة الاجتماعية, كما أن مصادر النمو الرئيسية في اقتصاد ماليزيا تتمحور حول الصناعة والزراعة والتعدين , حيث تعتبر الصناعة المصدر الأساسي للنمو الاقتصادي من جهة وتحجيم معدلات الفقر والبطالة من جهة أخرى.

دراسة جلبي، علي ،2008 فهدفت إلى تسليط الضوء على الأبعاد المختلفة للسياسة الاجتماعية في ماليزيا وتحليلها في سياق التنمية , ومحاولة جادة للتعرف على مستويات التنمية البشرية في ماليزيا وتحليل مؤشراتها في ضوء أهداف الألفية الثالثة بالتركيز على إنجازات ماليزيا في تنمية الموارد البشرية في مجالات الصحة والتعليم وتحقيق التشغيل الكامل في مجالات الصحة والتعليم, وتحقيق الأمان الاجتماعي وتقليص معدلات الفقر.

وتوصلت الدراسة إلى تحقيق الوحدة الوطنية بين الأعراق والأقليات الماليزية أقل تكلفة من عملية النمو الاقتصادي, رافق عملية الوحدة الوطنية في ماليزيا إحراز ثمار إيجابية على الصعيد الاقتصادي من خلال تحقيق ماليزيا لمعدلات معقولة من العدالة الاجتماعية وتوزيع ثمار النمو بين الجماعات الماليزية العرقية الرئيسية, والفقراء من كل الجماعات, واقتسام الثروة الجديدة بشكل عادل, ولعبت الدولة الدور الأبرز في دعم الاقتصاد وإعطاء ديمومة لبرامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

دراسة درج ،علي ،2015 هدفت إلى تحليل وتبيان مقومات التجربة الاقتصادية الماليزية وكيفية اشتقاق الدول العربية دروس من تلك التجربة التنموية , إضافة إلى إبراز معالم الاقتصاد الماليزي والبرامج التنموية التي نُفذت , وعوامل نجاح التجربة الصناعية في ماليزيا وكيف جذبت الاستثمارات الأجنبية المباشرة , ومحاولة للتطرق

للدعم الحكومي للصحة والتعليم ودعم نشاطات الزراعة والصناعة والتعدين كمحاور هامة وأساسية للنمو الاقتصادي في ماليزيا.

توصلت الدراسة إلى أن ماليزيا بلد نشيط ودائم الحركة , وأن الفضل الكبير في عملية التنمية الاقتصادية يعود للتدخل الحكومي النشط في الحياة الاقتصادية خصوصا في دعمها لقطاعي الصحة والتعليم وبرامج العدالة الاجتماعية, كما أن ماليزيا قد استفادت كثيراً من تجربة اليابان في كيفية إعداد الخطط في عملية التصنيع , حيث مثلت النهضة الصناعية اليابانية محطة إلهام لصانع القرار الماليزي .

3-1 مساهمة القطاع الصناعي في النمو الاقتصادي في ماليزيا للسنوات 1980-2019.

شكل القطاع الصناعي رافداً رئيسيا للنمو الاقتصادي في ماليزيا, يعود له الفضل في تبوأ ماليزيا لمكانة الصدارة وقيادة الهرم الاقتصادي لدول جنوب شرق آسيا, واعتبارها من أبرز التجارب التنموية الرائدة في الاقتصاد العالمي منذ سبعينات القرن العشرين, حيث تعتبر من الدول الأعلى نمواً في العالم.

لقد احتل قطاع الصناعة دوراً مهماً في تحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة خلال العقود الأربعة الأخيرة, بحيث أصبح هذا القطاع مصدراً رئيسياً من مصادر العملة الأجنبية والاحتياطي من النقد الأجنبي التي تجنيها ماليزيا من خلال تصدير منتجاتها الصناعية إلى عدد كبير من دول العالم, ولقد أصبحت ماليزيا بفضل تطور الصناعة إحدى الدول الرئيسة في مجال الصادرات التكنولوجية, حيث سعت ومنذ استقلالها عام 1957م إلى استحداث وتطبيق استراتيجية تنموية تقوم على دعم وتطوير الصناعات المحلية القادرة على المنافسة محلياً ودولياً, مما جعل هذا القطاع مصدراً أساسياً للنمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة مستفيدة بذلك من تقنية الابتكار والإبداع للموارد البشرية الماليزية وتطوير قدراتها التعليمية والإنتاجية, ومن أبرز العوامل التي ساعدت عملية النهضة الصناعية الماليزية هي الاهتمام الحكومي بتطوير وتنمية الصناعات المتنوعة حيث مكنها ذلك من التحول من مصدر رئيسي للسلع الأولية غير المصنعة إلى مصدر رئيسي لسلع ذات قيمة مضافة عالية ومحتوى ابتكاري وتقني عاليين وإحداث تغييرات جوهرية في هيكلها الإنتاجي المحلي, وتراجعت المساهمة النسبية للزراعة في نمو الاقتصاد الماليزي من 23% عام 1980م إلى 8% عام 2010, فيما ارتفعت المساهمة النسبية للصناعة في نمو الناتج المحلي الإجمالي من 20% عام 1980م

إلى حوالي 33% في بداية القرن الحادي والعشرين فيما تراوح المعدل السنوي للنمو الصناعي ما بين5-6% وهي من النسب الأعلى في العالم, كذلك يساهم القطاع الصناعي في تشغيل 18% من عدد المشتغلين في ماليزيا, تلك النهضة قد جذبت الدول والاقتصادات المتنوعة لدراسة هذه التجربة وكيفية الاستفادة منها في علاج مشكلاتها والارتقاء بمستوياتها التنموية ومنها دول مجلس التعاون الخليجي والتي قد استفادت من تجربة ماليزيا من خلال تركيزها على المحاور التنموية التالية :[3]

1. الاعتماد على تطوير الموارد البشرية المحلية, وزيادة قدرتها على العمل والإبداع والإنتاج.
2. الانفتاح الواعي والمرن على جذب الاستثمارات العالمية ونقل وتطويع التكنولوجيا والتقنية بما يخدم عملية الإنتاج للاقتصادات الوطنية, وزيادة الإنتاجية والتنافسية للصناعات المحلية.
3. التركيز على الصناعات ذات القيمة المضافة العالمية العالية, والتركيز على الصناعات التقنية المتطورة تكنولوجياً.
4. الاعتماد على فلسفة التصدير ونقل الإجراءات القائمة على حماية الواردات كاستراتيجية رئيسية لدعم وتطوير النمو في القطاع الصناعي .
5. الانفتاح على القطاع الخاص وتقديم الدعم الكافي له ومساندته وفقاً للخطة الوطنية للتنمية الاقتصادية.

إن النمو الصناعي المستدام وتحقيقه لمستويات متقدمة في ماليزيا وقدرته على خلق ثورة تنموية واستحواذه على الصدارة في دول النمور الصناعية في جنوب شرق آسيا يعود بالأساس إلى توجه الاقتصاد الماليزي في سياساته الاقتصادية نحو اشتقاق الدروس من التجربة اليابانية خصوصا في تطوير وتنمية القطاع الصناعي , حيث كان لاستفادة ماليزيا من التجربة اليابانية أثر كبير في تحقيق التنمية, ليس من جانب نقل التكنولوجيا فقط , لكن من خلال الاستحواذ على نصيب كبير من الاستثمارات الخارجية لليابان , وكان لاستحضار قيم احترام العمل وإتقانه دور كبير في جذب الاستثمارات اليابانية, واعتمدت ماليزيا سياسة التركيز على التصنيع للخروج من دائرة التخلف فمرت بمراحل مختلفة

[3] المكاوي, أيمن (2014)، القطاع الصناعي : ركيزة اقتصادية تتطور, رؤى اقتصادية , العدد الرابع, أبو ظبي, الأمارات العربية المتحدة, ص : 3.

انتهت بأن تكون ماليزيا دولة مصدرة للصناعات العالية التكنولوجية، بعد أن كانت دولة مصدرة للمطاط حيث ارتفعت صادرات ماليزيا من 5 مليار دولار عام 1980م إلى حوالي 100 مليار دولار عام 2002م، وعلى الرغم من توجه ماليزيا للخصخصة إلا أنه لم يمنع وجود دور نشط للدولة في برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية حيث حققت نجاحات ملموسة في دعم الصناعة ورفع النمو وتحقيق مستويات مرتفعة للتنمية البشرية وتحسين المستوى الصحي والتعليمي .[4]

ويوضح الشكل رقم (1-3) أن ارتفاع مساهمة القطاع الصناعي في الاقتصاد الماليزي قد رافقه ارتفاع في معدل النمو الاقتصادي لسنوات متنوعة، تعتبر من معدلات النمو الاقتصادي السنوية الإيجابية حيث تراوحت ما بين 1-10% مع وجود استثناءات ومعدل نمو سلبي في الأعوام 1994,2009,2008 ويعود ذلك إلى اندلاع الأزمات المالية العالمية وتفاقم مشكلة الركود على الصعيد العالمي، ورغم ضراوة تلك الأزمات وشدتها إلا أن تأثيراتها كانت محدودة للغاية واستطاعت ماليزيا الخروج من كبوتها وأهمها أزمة النمور الأسيوية التي انطلقت في أكتوبر 1997م بعد انهيار عملة الباهت التايلندي بعد موجة من المضاربات الشديدة عليه.

الشكل رقم (3-1): معدل النمو السنوي لإجمالي الناتج المحلي 1980-2019 م.

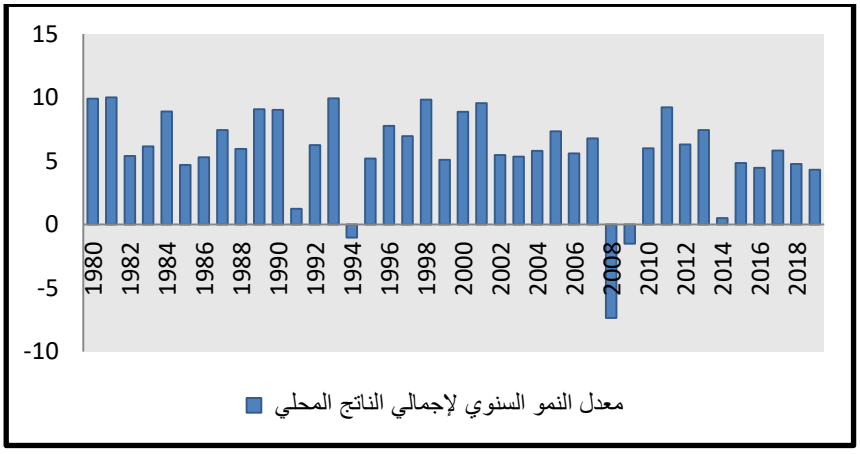

المصدر: The World Bank (2019).

[4] بيومي، نوال (2011): التجربة الماليزية وفق مبادئ التمويل الإسلامي، مكتبة الشروق الدولية للطباعة والنشر، ط1، ص 200، القاهرة ، جمهورية مصر العربية .

يوضح الشكل رقم (2-3) مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي في ماليزيا, تراوحت مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي ما بين 37.40% و48.53% وهي من أعلى النسب عالمياً, أن وجود دور مركزي للصناعة في نمو الاقتصاد الماليزي يعني أن الاقتصاد الماليزي اقتصاد منتج يعتمد في نمو اقتصاده على القطاعات الاقتصادية الحقيقية كالصناعة وهي أكثر الأنشطة الاقتصادية توليداً للدخل القومي وتوفير فرص للعمل , إضافة إلى زيادة حصيلة الدولة من الاحتياطات الأجنبية, ولذلك انعكاسات إيجابية حيث التقليل من حدة العجز في الميزان التجاري والحفاظ على عملية الاستقرار الاقتصادي واستقرار المستوى العام للأسعار , والتخفيف من وطأة الأزمات المالية والاقتصادية والتي تضرب الأسواق المالية.

إن ارتفاع القيمة المضافة للقطاع الصناعي وتحقيقه لنسب متقدمة تزيد عن 40% يعتبر داعم رئيسي لمشاريع التنمية الاقتصادية وتحول كبير في اقتصاد ماليزيا خصوصا في السنوات الأخيرة، أما على الصعيد العالمي تعاظمت نسبة مساهمة قطاع الخدمات على حساب قطاع الصناعة الأكثر أهمية في توليد الدخل وتوفير فرص للتشغيل المنتجة.

تشير الدراسات الاقتصادية التي درست وحللت واقع القطاع الصناعي الماليزي أن القطاع الصناعي في ماليزيا ينقسم إلى قطاع معتمد على الصادرات الطبيعية وهو القطاع الذي يعتمد على المواد الخام المنتجة محلياً مثل الصناعات الغذائية والصناعات الكيمياوية، والصناعات البترولية، وصناعات المطاط والصناعات الخشبية ويساهم هذا القطاع بحوالي 49% من إجمالي الناتج الصناعي, بينما القطاع الصناعي المعتمد على الصناعات الخارجية وأهمها الصناعات الكهربائية والالكترونية وصناعات النسيج والسيارات والمعدات, وصناعة الحديد والصلب, ويساهم هذا القطاع بحوالي 51% من إجمالي الإنتاج الصناعي, تلك الصناعة المتطورة في ماليزيا جعلتها تمتلك المقومات المادية والبشرية والسير نحو التنمية المستدامة, استفادت ماليزيا من تلك الثروات المكونة من رأس مال مادي ورأس مال بشري مدرب وتسخيرها جميعاً في خدمة عملية التصدير المرتفعة وتطوير مجالات التصنيع المتنوعة .[5]

[5] المصري, بلال (2016)، تجربة ماليزيا في التنمية الاقتصادية : دروس مستفادة , رسالة ماجستير منشورة, كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية, جامعة الأزهر, غزة, فلسطين, ص : 63.

الشكل رقم (2-3): مساهمة الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي في ماليزي للسنوات 1980-2019م.

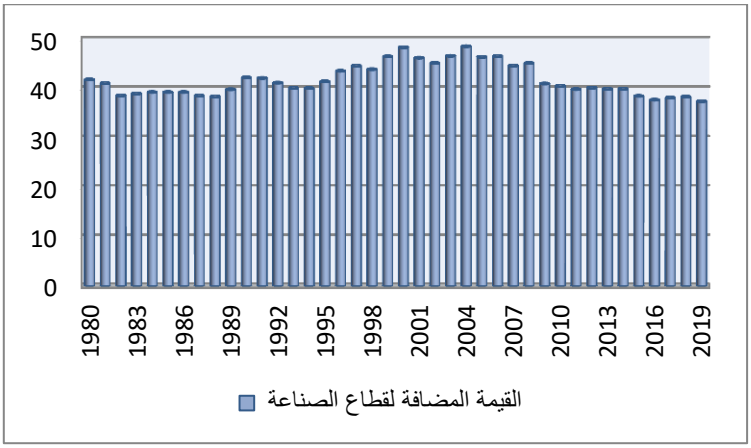

المصدر: The World Bank (2019).

1-4أهم الصناعات القائمة في ماليزيا

تنوعت الصناعات في ماليزيا, وتفاوت أهميتها النسبية , ويمكن إبراز أهم الصناعات التي تتمتع وتتميز بها ماليزيا بالتالي: [6]

1- **صناعة السيارات :**

حيث تقوم ماليزيا بتصنيع السيارات وتصديرها للدول المجاورة مثل اندونيسيا و تايلند و سنغافورة و بريطانيا, وتمتلك ماليزيا أربع شركات لصناعة و تجميع قطع السيارات و هي بروتون - بيردوا - إينوكوم – نازا, ومن سمات المجتمع الماليزي أن قرابة 80% من عدد السيارات الموجودة هي صناعة ماليزية , والباقي 20% هي سيارات من تجميع قطع في ماليزيا و من أكثر السيارات انتشاراً في ماليزيا هي سيارات البروتون.

[6] Felker, Greg; Jomo, K. S., and Rasiah, Rajah (1999), Industrial Technology Development in Malaysia : Industry and Firm Studies, Taylor & Francis Group.

2- صناعة زيت النخيل :

تشتهر ماليزيا بزراعة أشجار زيت النخيل واستثمارها في صناعة زيوت الطعام, حيث تنتج ماليزيا كل احتياجاتها من الزيت وتقوم بتصدير زيت النخيل إلى العديد من الدول, وتعتبر ماليزيا من أولى الدول المصدرة لزيت النخيل , ومن أبرز الشركات الماليزية في إنتاج وتصدير زيت النخيل هي شركة فلدا.

3- صناعة المطاط:

تعتبر ماليزيا منذ القدم بأنها من أول الدول المنتجة للمطاط الطبيعي في العالم, واشتهرت ماليزيا في صناعة المطاط والمنتجات المطاطية مثل القفازات والخيوط المطاطية وغيرها من الصناعات المطاطية, وتعتبر ماليزيا الدولة الأولى عالمياً في تصدير المنتجات المطاطية باختلاف أنواعها.

4- الصناعات الغذائية :

تتمتع ماليزيا بصناعة المنتجات الغذائية , ومن تلك الصناعات , صناعة الأسماك المعلبة والمنتجات السمكية والثروة السمكية والحيوانية وكافة منتجاتها , وتعد ماليزيا ثالث أكبر منتج للحوم والدواجن في منطقة آسيا والمحيط الهادئ, وتتمتع ماليزيا كذلك بتحقيقها للاكتفاء الذاتي في الدواجن ولحم الخنزير والبيض , ورغم ذلك فلا زالت تستورد نحو 80% من احتياجاتها من اللحم البقري, كما تعتبر ماليزيا من أكبر مصنعي الكاكاو وتعد خامس أكبر مصنع للكاكاو في العالم, وسادس أكبر دولة في تصدير الفلفل والتوابل كالكركم وورق الليمون والقرفة والقرنفل .

5- الصناعات القائمة على الأخشاب :

لماليزيا نصيب كبير في استحواذها على الصناعات الخشبية في منطقة جنوب شرق أسيا, حيث تهيمن الشركات الماليزية على نحو 80-90% من إجمالي الشركات التي تمارس هذا النشاط, ومن أبرز منتجات تلك الشركات هي صناعات الأثاث المكتبي والمطابخ وغرف النوم , وغرف تناول الطعام وغرف المعيشة, وأثاث الحدائق.

6- الصناعات الكهربائية والالكترونية:

يعتبر قطاع الصناعات الكهربائية والالكترونية من أهم القطاعات الرائدة في مجال التصنيع ويساهم في حصة كبيرة من صادرات ماليزيا, ووفقا للإحصاءات الرسمية في ماليزيا فإن تلك الصناعات تساهم في 32.8% من صادرات ماليزيا و27.2% من

إجمالي عدد المشتغلين في الصناعة في العام 2013, ومن أبرز تلك الصناعات: الحواسيب اللوحية, الهواتف الذكية, أجهزة التخزين, أجهزة التلفاز والاستقبال, المنتجات السمعية والبصرية, والكاميرات الرقمية, واللوحات الإلكترونية.

7- صناعة السياحة العلاجية والعلاج الطبيعي:

تعتبر ماليزيا من أشهر الدول في العالم في السياحة العلاجية وتقديم العلاج الطبيعي والاستجمام في الحمامات المعدنية، والتدليك الشعبي، وغيرها من خدمات العلاج الطبيعي والتي تعتمد على استخدام الزيوت والأعشاب المنتجة في ماليزيا, حيث تساهم مثل تلك الصناعات الخدماتية في النمو الاقتصادي وإن كان بنسبة لا تعد تذكر قياساً بحجم القطاع الصناعي الماليزي.

5-1 أهم التحديات التي تواجه القطاع الصناعي في ماليزيا

رغم ما حققه الاقتصاد الماليزي من نمو مستدام في العقود الثلاثة الأخيرة وتحديداً في تحقيقه لمعدلات نمو سنوية للقطاع الصناعي مرتفعة قياساً بمعدلات النمو التي تراجعت في عدة اقتصادات وأهمها الاقتصادات المتقدمة, إلا أن هناك العديد من الصعوبات والعراقيل التي تواجه الاقتصاد الماليزي ونمو قطاعه الصناعي, حيث لا يخلو أي اقتصاد من حدوث الأزمات والصدمات الاقتصادية المرتبطة بأساليب الإنتاج الرأسمالي والمرافقة لعملية الانفتاح الاقتصادي على العالم الخارجي ضمن قنوات العولمة والخصخصة والتدويل على الصعيد العالمي[5].

كغيره من الاقتصادات يواجه نمو القطاع الصناعي الماليزي تحديات استناداً للواقع الاقتصادي العالمي ومنها :

أ- تفاقم أزمة الركود العالمي :

يعاني العالم ومنذ تفجر الأزمة المالية العالمية عام 2008 من استمرار التباطؤ الاقتصادي ونقص حجم الطلب العالمي بنسب متفاوتة بين الدول, وبطبيعة العلاقة الاقتصادية بين حجم الطلب وإجمالي حجم الصناعة والتصدير, فإن لاستمرار أزمة الركود العالمي أثر سلبي على واقع الصادرات الماليزية والتي تتراجع مع تراجع حجم الطلب العالمي وخصوصا على الصناعات المتنوعة .

[5] المصري, بلال (2016): تجربة ماليزيا في التنمية الاقتصادية : دروس مستفادة , رسالة ماجستير منشورة, كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية, جامعة الأزهر, غزة, فلسطين, ص : 73.

ب- تعاظم دور الاسواق المالية :

أن ازدياد الاهتمام لدى المستثمرين والحكومات في الاستثمارات المالية في أسواق المال على حساب الاستثمار في القطاعات الحقيقية المنتجة وأهمها قطاع الصناعة يؤدي إلى معضلات حقيقية في القطاع الصناعي، وذلك لارتفاع العائد من رأس المال بأضعاف العائد على عنصر العمل, حيث أن زيادة الاستثمارات في أسواق المال يرافقها تراجع حجم الاستثمار في قطاعات الصناعة ولذلك انعكاسات سلبية على الواقع المعيشي حيث تؤدي إلى تراجع نمو الصناعة وارتفاع عدد العاطلين عن العمل.

ج- الأزمات المالية العالمية:

نظراً لارتفاع درجة الانفتاح الاقتصادي واندماج الاقتصاد الماليزي ضمن الاقتصاد العالمي , فإنه يكون عرضة للأزمات والصدمات الاقتصادية ومنها الأزمات المتعلقة بتراجع أسعار الأسهم والسندات في أسواق المال , والأزمات المتعلقة بالقطاع المصرفي وبسعر صرف العملة المحلية مقابل العملات الأخرى.

د- ارتفاع الأسعار في السوق العالمي :

اتجاه الأسعار في السوق العالمي يتأخذ اتجاها ً مرتفعاً وبشكل تصاعدي مع مرور الوقت, ولذلك انعكاسات سلبية على الواقع المعيشي من جهة وعلى تنافسية القطاع الصناعي من جهة أخرى حيث تستورد ماليزيا بعض الخامات ومنها النفط , كما أن استيراد ماليزيا لبعض السلع كاللحوم وغيرها، فإن أي ارتفاع للأسعار سيؤدي إلى تآكل الدخول الحقيقية وخفض مستويات المعيشة.

ه- العدالة في توزيع الدخل والثروة:

الاندماج الكبير للاقتصاد الماليزي في الاقتصاد العالمي قد عرضه للتأثر بالصدمات الاقتصادية, وأهمها اتجاه ثمار النمو الاقتصادي لفئات محدودة ومركزة على حساب الفئات الأكثر تضرراً في الدولة, وعلى الرغم من المؤشرات الإيجابية للاقتصاد الماليزي في تحقيق العدالة النسبية في توزيع الدخل والثروة, إلا أنها لا زالت دون المستوى المطلوب التي تنشدها الرؤى التنموية الماليزية, حيث أشار تقرير التنمية البشرية للعام 2015, أن العشر الأغنى في ماليزيا يستحوذ على 32 % من مجمل الثروة الماليزية , ولذلك يستحسن للحكومة الماليزية تقليل تلك الفجوة عبر فرض مزيداً من الضرائب التصاعدية على الثروة ورؤوس الأموال وضرائب الشركات , ومن

مساوئ التفاوت المذهل في الثروة بين الشرائح المجتمعية في ماليزيا هو اتجاه عوائد الاستثمارات للأثرياء إلى الاستثمار في أسواق المال كونها ذات عائد مالي يزيد عن عائد الاستثمار في القطاعات الحقيقية كالصناعة مثلاً, يرافق ذلك تراجع الاستثمار في الصناعة وهذا احدى أبرز العراقيل التي تواجه استدامة النمو الصناعي في ماليزيا.

و- الظروف المناخية غير المستقرة في ماليزيا:

تساهم الظروف المناخية غير المستقرة ومنها ظاهرة الاحتباس الحراري وتفجر البراكين وغيرها من أزمات المناخ إلى وجود خسائر اقتصادية لا يخلو منها القطاع الصناعي , وللخروج من تلك الأزمات لا بد للحكومة الماليزية من تقديم الدعم الكافي لتعويض الخسائر وتأمين المشروعات المختلفة.

6-1 نموذج تقدير مدى مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي في ماليزيا للسنوات 1980-2019م.

استخدمت الباحثة المنهج القياسي وتم الاعتماد على برنامج الافيوز كونه الأنسب في تحليل نماذج الانحدار الخطي المتعدد، حيث تهدف الدراسة الى التعرف على مساهمة القطاع الصناعي في النمو الاقتصادي الماليزي. أما مصدر جمع البيانات فقد اعتمدت الباحثة على البيانات الصادرة والمنشورة في قاعدة بيانات البنك الدولي وللسنوات 1980-2019م.

أولاً : تحديد المتغيرات الاقتصادية

من اطلاع الباحثة على النظريات الاقتصادية وأدبيات البحث والدراسات السابقة, يمكن بناء نموذج الدراسة كما يلي:

$$Y = \beta_0 + \beta_1 X_1 + \beta_2 X_2 + \beta_3 X_3 + \beta_4 X_4$$

حيث أن:

β_0: الحد الثابت.

المتغير التابع:

Y: وهو عبارة عن الناتج المحلي الاجمالي (مليار دولار).

المتغيرات المستقلة:

يمكن إيضاح المتغيرات المستقلة كما يلي:

X_1: القيمة المضافة لقطاع الصناعة

X_2: مؤشر قيمة الصادرات

X_3: إجمالي الادخار الوطني

X_4: الاستثمار الاجنبي المباشر

ثانياً: تحديد العلاقة الاقتصادية بين المتغيرات الدراسة

تشير أدبيات النظريات الاقتصادية المتنوعة إلى وجود علاقات محددة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع على النحو التالي :

أ- يوجد علاقة طردية بين القيمة المضافة للقطاع الصناعي والناتج المحلي الإجمالي, أن القطاع الصناعي من أهم القطاعات الواعدة والمولدة للإنتاج الوطني, وهذا يتفق مع معظم آراء الخبراء ومؤسسي الأفكار الاقتصادية منذ القرن السابع عشر الميلادي.

ب- يوجد علاقة طردية بين مؤشر قيمة الصادرات والناتج المحلي الإجمالي , خلصت العديد من الدراسات الى الاثر الايجابي لتطور وتنوع الصادرات في النمو الاقتصادي.

ج- يوجد علاقة طردية بين إجمالي الادخار الوطني والناتج المحلي الإجمالي , أن زيادة دخول المواطنين ستساهم في زيادة حجم الاستثمار ومن ثم زيادة الناتج المحلي الإجمالي.

د- يوجد علاقة طردية بين الاستثمار الاجنبي المباشر والناتج المحلي الإجمالي , تقدم الحكومة الماليزية كافة التسهيلات والحوافز من أجل تشجيع الاستثمار الاجنبي المباشر لمساهمة الفعالة في نمو الصادرات الموجه للخارج.

ثالثا: الوصف الإحصائي

الجدول رقم (1) التالي يوضح الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة، حيث تم حساب الوسط الحسابي والانحراف المعياري وأقل قيمة وأكبر قيمة بالإضافة لعدد المشاهدات وذلك لكل متغير من متغيرات الدراسة.

جدول رقم (1): وصف بيانات متغيرات الدراسة

الاحصاءات الوصفية	Y	X1	X2	X3	X4
الوسط الحسابي	141.6108	41.71705	109.8557	31.88693	510.7958
أكبر قيمة	364.6800	48.53000	251.9170	39.84900	1397.200
أقل قيمة	24.49000	37.40100	11.98200	23.92400	110.3700
الانحراف المعياري	114.6157	3.207545	83.58379	4.452952	322.9045
عدد المشاهدات	40	40	40	40	40

اتضح من الجدول ما يلي:

أ- **أن أقل قيمة للمتغير التابع الناتج المحلي الاجمالي بلغ** 24.49000 **مليار دولار وكان ذلك في سنة** 1980 **بينما أكبر قيمة كانت** 364.6800**مليار دولار و ذلك في عام** 2019، **كما وبلغ الوسط الحسابي** 141.6108 **مليار دولار بانحراف معياري**114.6157 .

ب- **أن أقل قيمة للمتغير المستقل القيمة المضافة لقطاع الصناعة بلغ** 37.40100 % **وكان ذلك في سنة** 2019 **بينما أكبر قيمة كانت** 48.53000% **وذلك في عام** 2004، **كما وبلغ الوسط الحسابي** 41.71705 %**بانحراف معياري** 3.207545.

ج- **أن أقل قيمة للمتغير المستقل مؤشر قيمة الصادرات بلغ** 11.98200%**وكان ذلك في سنة** 1981 **بينما أكبر قيمة كانت** 251.9170%**و ذلك في عام** 2018، **كما وبلغ الوسط الحسابي** 109.8557% **بانحراف معياري** 83.58379.

د- **أن أقل قيمة للمتغير المستقل إجمالي الادخار الوطني بلغ** 23.92400%**وكان ذلك في سنة** 1982 **بينما أكبر قيمة كانت** 39.84900 %**و ذلك في عام** 1998 ، **كما وبلغ الوسط الحسابي** 31.88693%**بانحراف معياري** 4.452952.

ه- **أن أقل قيمة للمتغير المستقل الاستثمار الاجنبي المباشر بلغ** 110.3700**مليار دولار وكان ذلك في سنة**2003 **بينما أكبر قيمة كانت** 1397.200 **مليار دولار و ذلك في عام** 1982، **كما وبلغ الوسط الحسابي** 510.7958 **مليار دولار بانحراف معياري**322.9045 .

ثالثاً: بناء نموذج الانحدار الخطي المتعدد بين متغيرات الدراسة

جدول رقم (2): نتائج نموذج الانحدار الخطي للدالة بالصورة اللوغاريتمية

المتغير	المعامل	الخطأ المعياري	قيمة T	القيمة الاحتمالية
C	7.118021	0.551265	12.91216	0.0000
LOGX1	-1.261049	0.190099	-6.633628	0.0000
LOGX2	0.913273	0.010633	85.89230	0.0000
LOGX3	-0.633318	0.105092	-6.026341	0.0000
LOGX4	0.074825	0.016502	4.534423	0.0001
R-squared	0.996130			
Adjusted R-squared	0.995687			
F-statistic	2252.018	Durbin-Watson stat		1.716727
Prob(F-statistic)	0.000000			

ومن خلال الجدول السابق نلاحظ معامل التحديد R^2 والبالغ 0.9961 ومعامل التحديد المعدل Adjusted R^2 البالغ 0.9956وهذا يعني أن المتغيرات المستقلة نجحت في تفسير ما نسبته 99.7 % من التباين في المتغير التابع "الناتج المحلي الاجمالي"، وأن النسبة الباقية (0.3) ترجع لعوامل ومتغيرات أخرى غير مدرجة بالنموذج كذلك الخطأ العشوائي.

كما نلاحظ معنوية النموذج الكلية حيث أن القيمة الاحتمالية المرافقة لاختبار (F) أقل من مستوى الدلالة 5% مما يشير إلى معنوية النموذج الكلية، من خلال اختبار "t" لمعنوية المتغيرات المستقلة، ظهرت المعنوية الإحصائية لكل المتغيرات ، ويمكن الوثوق في تقديراتها.

نتج عن تقدير نموذج الانحدار المتعدد الدالة المقدرة التالية والجدول اللاحق:

$$LOGY = 7.1180 - 1.2610LOGX_1 + 0.9132LOGX_2 - 0.6333LOGX_3 + 0.0748LOGX_4$$

وللتأكد من خلو النموذج من مشاكل القياس، سوف نجري بعض الاختبارات منها:

أ- **سنقوم باستخدام اختبار Durbin Watson للتأكد من شرط الاستقلال الذاتي للبواقي. ومن خلال النتائج تبين أن قيمة داربن واتسون القيمة المحسوبة (DW) = 1.71 بينما القيمة الجدولية $dl = 1.285/du = 1.721$ وهذا يدل على عدم وجود مشكلة ارتباط ذاتي.**

ب- **يمكن التحقق من شرط اعتدالية التوزيع الاحتمالي للبواقي Normality من**

خلال اختبار Jarque-Bera، وبتطبيق الاختبار على بواقي النموذج المُحول بلغت القيمة الاحتمالية 1.4576 بمستوى معنوية 0.482 تزيد عن 5%، مما يعني أن بواقي النموذج المُحول تتبع التوزيع الطبيعي، والشكل التالي يظهر ذلك.

شكل رقم(1): الاحتمال الطبيعي للبواقي

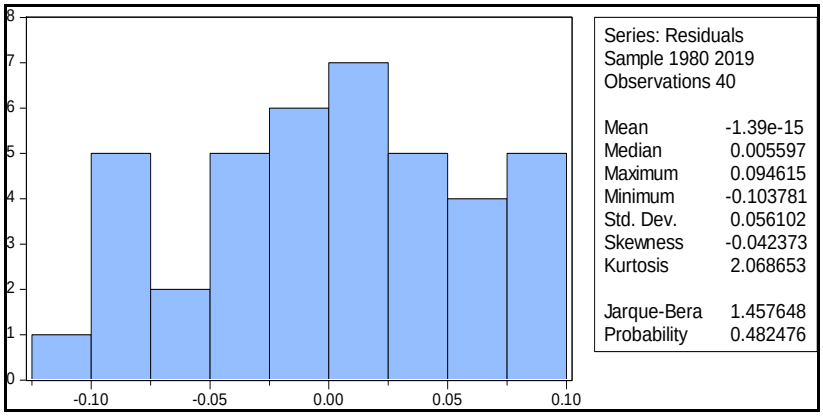

ج- سنقوم باستخدام مصفوفة الارتباط Correlation Matrix لمعرفة الارتباط بين المتغيرات المستقلة، والجدول التالي يوضح مصفوفة الارتباط للنموذج اللوغاريتمي، الذي يدل على عدم وجود مشكلة ارتباط خطي متعدد بين المتغيرات المستقلة.

جدول رقم (3): مصفوفة الارتباط للنموذج اللوغاريتمي

LOGX4	LOGX3	LOGX2	LOGX1	LOGY	
-0.316835	0.214671	0.978499	0.019224	1.000000	LOGY
-0.285376	0.731556	0.200897	1.000000	0.019224	LOGX1
-0.401922	0.382285	1.000000	0.200897	0.978499	LOGX2
-0.253197	1.000000	0.382285	0.731556	0.214671	LOGX3
1.000000	-0.253197	-0.401922	-0.285376	-0.316835	LOGX4

د- سنقوم باختبار تجانس البواقي (اختبار ثبات تباين حد الخطأ)، باستخدام اختبار Heteroskedasticity White، وبتطبيق الاختبار وجد أن القيمة الاحتمالية بلغت=0.219 أكبر من مستوى الدلالة 5% وبالتالي نستنتج أن النموذج المقدر لا يعاني من مشكلة اختلاف التباين.

رابعاً : نتائج الاختبار

ومن خلال المعادلة النهائية للنموذج يمكن التوصل لنتائج على النحو التالي :

أ- وجود علاقة عكسية ذات معنوية احصائية (0.0%) بين القيمة المضافة لقطاع الصناعة والناتج المحلي الإجمالي، وهذا يعني أنه كلما زادت القيمة المضافة لقطاع الصناعة بمقدار "واحد" سوف ينعكس ذلك سلبياً على الناتج المحلي الإجمالي بمقدار1.2610مليار دولار. لما شهده عام 2018 من هبوط في التجارة العالمية والانتاج الصناعي ومؤشر مديري المشتروات في قطاع الصناعات التحويلية، بسبب زيادة التوترات التجارية والتعريفات الجمركية، وانخفاض ثقة قطاع الاعمال وضيق الاوضاع المالية، مما أدى الى انكماش النشاط الاقتصادي[7].

ب-وجود علاقة طردية ذات معنوية احصائية (0.0%) بين قطاع الصادرات والناتج المحلي الإجمالي، وهذا يعني أنه كلما زاد قطاع الصادرات بمقدار "واحد" سوف ينعكس ذلك ايجابياً على الناتج المحلي الإجمالي بمقدار 0.9132مليار دولار .

ج- وجود علاقة عكسية ذات معنوية احصائية (0.0%) بين إجمالي الادخار الوطني و الناتج المحلي الإجمالي، وهذا يعني أنه كلما زاد إجمالي الادخار الوطني بمقدار "واحد" سوف ينعكس ذلك سلبياً على الناتج المحلي الإجمالي بمقدار0.6333مليار دولار. منذ عام 2018 تراجع التوسع الاقتصادي، انخفضت أسعار العملة بسبب انخفاض اسعار السلع الاولية بالتالي ارتفعت اسعار السلعة المحلية، وفي بداية عام 2019 تحسنت الاوضاع المالية، وبسبب متانة الاقتصاد الماليزي تغلب على العديد من الازمات[7].

د- وجود علاقة طردية ذات معنوية احصائية (0.0%) بين الاستثمار الاجنبي المباشر والناتج المحلي الإجمالي، وهذا يعني أنه كلما زاد الاستثمار الاجنبي المباشر بمقدار "واحد" سوف ينعكس ذلك ايجابياً على الناتج المحلي الإجمالي بمقدار 0.0748مليار دولار .

7-1 الخاتمة

أن نمو الاقتصاد الماليزي ومواجهة الازمات المختلفة يعتمد على القطاع الصناعي المستدام، والاهتمام بزيادة معدلات الادخار الوطني, واستثمار مدخرات الأفراد في مشاريع وقنوات الاستثمار المختلفة, ومحافظة الدولة على دورها الفعال في تمويل ودعم القطاع الصناعي من جهة وقدرتها على حشد الموارد الوطنية المتاحة من جهة اخرى بما يحقق الاكتفاء الذاتي و يعود بالنفع على الفرد والدولة.

---

[7] صندوق النقد الدولي (2019)، آفاق الاقتصاد العالمي :تباطؤ في النمو، وتعاف محفوف بالمخاطر .واشنطن العاصمة، إبريل.

قائمة المراجع

الأخرس, إبراهيم ،2005" التجربة الصينية الحديثة في النمو : هل يمكن الاقتداء بها", دار ايتراك للطباعة والنشر والتوزيع, ط1, القاهرة, جمهورية مصر العربية.

بيومي, نوال ،2011 "التجربة الماليزية وفق مبادئ التمويل الإسلامي", مكتبة الشروق الدولية للطباعة والنشر, ط1, القاهرة , جمهورية مصر العربية.

تقرير التنمية البشرية للعام 2015: التنمية في كل عمل, برنامج الأمم المتحدة الإنمائي, الولايات المتحدة الأمريكية, إصدار 2015.

جلبي, علي، 2008 "التجربة الماليزية في التنمية الإنسانية: أضواء ودروس", مؤتمر التحديث والتغيير في مجتمعاتنا تقييم للتجاري واستكشاف الآفاق, عُقد بتاريخ 7-8 أبريل 2008, جامعة عين شمس, القاهرة, جمهورية مصر العربية.

درج, علي، 2015 "التجربة التنموية الماليزية والدروس المستفادة منها عربياً", مجلة جامعة بابل, العلوم الصرفة والتطبيقية, العدد 3, المجلد 23, العراق.

رمضان, فادي، 2016" التجربة الماليزية ومستويات الاستفادة الفلسطينية", بحث منشور مقدم لمؤتمر الأمن القومي الفلسطيني الرابع, مركز غزة للدراسات والاستراتيجيات, أكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا, جامعة الأقصى, غزة, فلسطين.

صندوق النقد الدولي، 2019 "آفاق الاقتصاد العالمي :تباطؤ في النمو، وتعاف محفوف بالمخاطر" ،واشنطن العاصمة، إبريل.

العطية, عبد الحسين،2001 "الاقتصاديات النامية : أزمات وحلول ", ط1, دار الشروق للنشر والتوزيع, عمان, الاردن.

فاضي, نادية ،2012 "التجربة التنموية في ماليزيا من العام 2000-2010م", مجلة الدراسات الدولية, جامعة بغداد, العدد الرابع والخمسون, بغداد, العراق.

لال الدين, محمد ،2011" تجربة التأمين التعاوني الماليزية", الملتقى الثالث للتأمين التعاوني, الهيئة الإسلامية العالمية للاقتصاد والتمويل, عُقد بتاريخ 7-8 ديسمبر 2011, كوالالمبور, ماليزيا.

المصري, بلال،2016 "تجربة ماليزيا في التنمية الاقتصادية: دروس مستفادة", رسالة ماجستير في الاقتصاد, كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية, جامعة الأزهر, غزة, فلسطين.

المكاوي, أيمن ، 2014"القطاع الصناعي: ركيزة اقتصادية تتطور", رؤى اقتصادية , العدد الرابع, أبو ظبي, الأمارات العربية المتحدة.

Felker, Greg; Jomo, K. S., and Rasiah, Rajah 1999, "Industrial Technology Development in Malaysia : Industry and Firm Studies", Taylor & Francis Group, Available at: http://ebookcentral.proquest.com/lib/kaau-ebooks/detail.action?docID=178168

World Bank (2019), Data Bank, Available at: http://www.albankaldawli.org

الملاحق

X4	X3	X2	X1	Y	
510.7958	31.88693	109.8557	41.71705	141.6108	Mean
440.2700	31.67550	87.85100	40.73350	96.89500	Median
1397.200	39.84900	251.9170	48.53000	364.6800	Maximum
110.3700	23.92400	11.98200	37.40100	24.49000	Minimum
322.9045	4.452952	83.58379	3.207545	114.6157	Std. Dev.
1.085187	0.004070	0.349577	0.622206	0.721854	Skewness
3.635524	1.991185	1.628449	2.127348	1.995463	Kurtosis
8.524018	1.696291	3.949943	3.850140	5.155651	Jarque-Bera
0.014094	0.428208	0.138765	0.145866	0.075939	Probability
20431.83	1275.477	4394.228	1668.682	5664.430	Sum
4066426.	773.3225	272463.8	401.2455	512333.7	Sum Sq. Dev.
40	40	40	40	40	Observations

Dependent Variable: LOGY
Method: Least Squares
Date: 04/16/21 Time: 08:55
Sample: 1980 2019
Included observations: 40

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0000	12.91216	0.551265	7.118021	C
0.0000	-6.633628	0.190099	-1.261049	LOGX1
0.0000	85.89230	0.010633	0.913273	LOGX2
0.0000	-6.026341	0.105092	-0.633318	LOGX3
0.0001	4.534423	0.016502	0.074825	LOGX4

4.588840	Mean dependent var	0.996130	R-squared
0.901787	S.D. dependent var	0.995687	Adjusted R-squared
-2.698601	Akaike info criterion	0.059221	S.E. of regression
-2.487491	Schwarz criterion	0.122751	Sum squared resid
-2.622271	Hannan-Quinn criter.	58.97203	Log likelihood
1.716727	Durbin-Watson stat	2252.018	F-statistic
		0.000000	Prob(F-statistic)

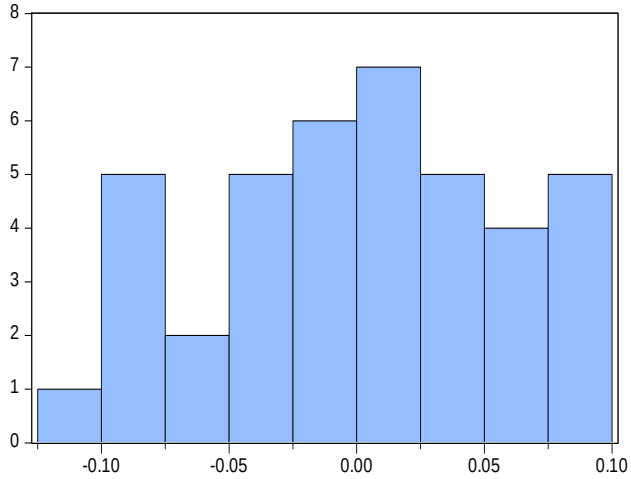

Series: Residuals
Sample 1980 2019
Observations 40

Mean	-1.39e-15
Median	0.005597
Maximum	0.094615
Minimum	-0.103781
Std. Dev.	0.056102
Skewness	-0.042373
Kurtosis	2.068653
Jarque-Bera	1.457648
Probability	0.482476

LOGX4	LOGX3	LOGX2	LOGX1	LOGY	
-0.316835	0.214671	0.978499	0.019224	1.000000	LOGY
-0.285376	0.731556	0.200897	1.000000	0.019224	LOGX1
-0.401922	0.382285	1.000000	0.200897	0.978499	LOGX2
-0.253197	1.000000	0.382285	0.731556	0.214671	LOGX3
1.000000	-0.253197	-0.401922	-0.285376	-0.316835	LOGX4

Heteroskedasticity Test: White

0.2192	Prob. F(14,25)	1.411326	F-statistic
0.2228	Prob. Chi-Square(14)	17.65791	Obs*R-squared
0.9257	Prob. Chi-Square(14)	7.223740	Scaled explained SS

Test Equation:
Dependent Variable: RESID^2
Method: Least Squares
Date: 04/16/21 Time: 17:02
Sample: 1980 2019
Included observations: 40

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.2619	-1.147754	2.173328	-2.494445	C
0.1467	-1.497661	0.213438	-0.319657	LOGX1^2
0.5040	0.677960	0.022200	0.015051	LOGX1*LOGX2
0.4416	0.781987	0.205397	0.160618	LOGX1*LOGX3
0.3513	0.949841	0.025995	0.024691	LOGX1*LOGX4
0.2041	1.303915	1.244329	1.622499	LOGX1
0.2227	-1.250479	0.001348	-0.001686	LOGX2^2
0.7351	-0.342156	0.010542	-0.003607	LOGX2*LOGX3
0.0687	-1.902438	0.001243	-0.002365	LOGX2*LOGX4
0.8103	-0.242560	0.060317	-0.014630	LOGX2
0.5613	-0.588834	0.075148	-0.044250	LOGX3^2
0.5841	-0.554522	0.014528	-0.008056	LOGX3*LOGX4
0.6023	-0.527782	0.421570	-0.222497	LOGX3
0.6131	-0.512076	0.001414	-0.000724	LOGX4^2
0.4928	-0.696025	0.064471	-0.044873	LOGX4

0.003069	Mean dependent var	0.441448	R-squared
0.003213	S.D. dependent var	0.128658	Adjusted R-squared
-8.501087	Akaike info criterion	0.002999	S.E. of regression
-7.867757	Schwarz criterion	0.000225	Sum squared resid
-8.272095	Hannan-Quinn criter.	185.0217	Log likelihood
2.462824	Durbin-Watson stat	1.411326	F-statistic
		0.219177	Prob(F-statistic)